دراسة حول كلفة الغاز والمازوت

مدير الأسعار: الموضوع ليس سراً وهي أرقام وقيم يجب دراستها وبناء عليه سيتخذ القرار

هناء غانم

أكد مدير الأسعار في وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك علي ونوس لـ«الوطن» عمل الوزارة على ضبط الأسواق من خلال المراقبة المستمرة للدوريات، وأنه ويهدف ضبط أسعار الخضار والفواكه تم وضع آلية لتداول الفواتير ضمن أسواق الهال، موضحاً أنه وبموجب قرارات الوزارة الفلاح غير ملزم بإعطاء فاتورة ولكن كل من يشتري من الفلاح ملزم بتحرير إيصال الاستلام بالكمية والنوع والسعر الذي تم الشراء به. وبين أنه وبناء على سعر الشراء تبنى باقي الأسعار بين حلقات الوساطة التجارية مثل نسبة الكمسيون وهامش الربح للمادة والتوزيع على سوق الهال والأسواق المركزية مؤكداً أنه تم توجيه جميع دوريات حماية المستهلك لضبط الموضوع ومتابعة تداول الفواتير وبناء عليه يتم تحديد السعر. وقال: لو نظر إلى الموضوع بطريقة عكسية كمنتج زراعي من خضار وفواكه ما تكلفة الإنتاج نجد أن المزارع بالنسبة لأي جهة حكومية هو أساس صمود المجتمع ونحن كوزارة ملزمون بإعطائه جميع التكاليف إضافة للربح من أجل الاستمرار بعملية الإنتاج مشيراً إلى أن تكاليف إنتاج الحاصلات الزراعية تدرس من وزارة الزراعة ولفت إلى أنه يتم إصدار تكاليف زراعة كل صنف على حدة وتضاف لها هوامش ربح للمزارعين.

والأمر حسب مدير الأسعار هو إصرار الوزارة على ضبط الفاتورة الأولى أي وصل الاستلام الأساسي الذي هو إلزامي لكل من يشتري بالكمية والسعر.

وحول دور الوزارة في تحديد الأسعار قال: إن الدوريات مستمرة بمراقبة الأسواق التي يحكمها العرض والطلب. وأقر ونوس بوجود الفرق بين الأسواق ونشرة الأسعار، كاشفاً أنه سيكون هناك تعديل ببعض المواد الأساسية التي طرأ عليها ارتفاع نتيجة دخول مواد جديدة على الاستيراد. وأكد أن هناك توجيهاً صارماً لضبط الأسعار ومنع التلاعب فيها، لافتاً إلى أنه لا يمكن أن ننكر وجود بعض الحالات الشاذة من بعض الدوريات ولكن لا يمكن أن تعمم على كل المساحة الجغرافية.

> ندرس مع غرف التجارة والصناعة تعديل نشرة الأسعار

وحول ما علمت به «الوطن» من مصادر مطلعة بأن هناك دراسة تجرى في الحكومة لرفع أسعار الغاز والمازوت قال: إن هذا الموضوع لا يحمل إلى وزارة التجارة الداخلية وهو يدرس في وزارة النفط التي تقوم بإعداد الكلف باعتبارها الجهة المعنية باستيراد المادة، وبناء عليه يصدر كتاب من وزارة النفط إلى وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك بعد توصية اللجنة الاقتصادية بذلك ونحن جهة مصدرة فقط للقرار.. لأن قراراً كهذا له انعكاس على جميع الجهات والقطاعات في سورية. الموضوع ليس سراً هي أرقام وقيم تتم دراستها وحسابها وبناء عليه يتخذ القرار.

وحول المخالفات والضبوط التي قامت بها مديريات الوزارة بعد صدور المرسوم /٨/ ومقارنتها بالفترة السابقة قال: هناك دراسة قامت بها مديرية حماية المستهلك قبل شهر من صدور المرسوم وبعده بالفترة نفسها وتبين أن هناك انخفاضاً ملحوظاً بأعداد الضبوط التموينية وخاصة ما يخص المخالفات الجسيمة وهي الإتجار بالمواد المدعومة وغيرها سواء الخبز والدقيق، والسبب هو العقوبة الرادعة التي جاء بها المرسوم. أما باقي الضبوط فكانت نتيجة تنظيم القرارات التنفيذية للمرسوم التي صدرت. وبين أن معظم الفعاليات بدأت حالياً بالإعلان عن أسعارها وتتقدم بتكاليف إنتاجها لمديريات التجارة وهنا يتم ضبط الموضوع من بداية الحلقة التجارية من المستورد والمنتج لتكون منتجاته مضبوطة وأسعاره وتكاليفه واضحة لضبط باقي حلقات الوساطة التجارية بالأسواق بدءاً من استلام تكاليف الإنتاج والتصنيع مع تحديد التكلفة مضافاً إليها هوامش الأرباح وتحرير الفواتير لباقي حلقات الوساطة، وقال: وفي حال تم ضبط التلاعب بالفاتورة وتقاضي سعر عن السعر المحدد يكون لدينا فاتورة تتيح عملية التتبع لهذه الفاتورة. وبالأرقام وحسب تقرير صادر عن الوزارة نجد أن الضبوط المنظمة ما قبل صدور المرسوم ٨ وصلت خلال شهر واحد إلى ٤٦١٧ ضبطاً وخلال فترة شهر أيضاً ما بعد صدور المرسوم والممتدة بين ١٥/٥/ إلى ٢٠٢١/٥/١٥ تراجعت إلى ٢٠٩١ ضبطاً وبالتفصيل نجد أن ضبوط عدم الإعلان عن الأسعار كانت ١٥٢٧ قبل المرسوم وبعد المرسوم ٥٧٤ ضبطاً وموادّ المجهولة المصدر تم ضبط ٥٥٢ ضبطاً قبل صدور المرسوم و٤٨٢ بعد صدور المرسوم والامتناع عن البيع ٣٨ ضبطاً ووصل إلى ١٦ ضبطاً والبيع بسعر زائد ٣٥٣ إلى ٦٢ ضبطاً أما ضبوط اللحوم الحمراء والبيضاء فقد انخفضت من ١٢٣ إلى ١٠٤ ضبوط أما الغش بالبضاعة فقد سجلت الفترة المذكورة قبل المرسوم ٧٠ ضبطاً وبعده ٥٨ ضبطاً أما ضبوط الأفران فقد انخفضت من ٥٠٥ ضبوط ١٤٥ ضبطاً، وضبوط الدقيق التمويني والخبز من ١٠٥ إلى ٧٧ ضبطاً وضبوط المحروقات من ٤٢٦ إلى ٢٠٤ ضبوط أما ضبوط الإتجار بالمواد الإغاثية من ٩ إلى ٨ ضبوط والمخالفات المنتهية الصلاحية من ٨٩ إلى ٨٧ ضبطاً.

رفع سعر كيلو السكر من ٥٠٠ إلى ١٠٠٠ ليرة والرز من ٦٠٠ إلى ١٠٠٠ ليرة

رامز محفوظ

أعلنت المؤسسة السورية للتجارة أمس أن الدورة القادمة لتوزيع السكر والأرز عبر البطاقة الإلكترونية ستبدأ من يوم الأحد القادم ٤/٧/٢٠٢١ من دون تعديل للكميات المخصصة للعائلة.

وتم تحديد سعر مبيع كيلو السكر للمادتين حسب قرار اللجنة الاقتصادية بجلستها الأخيرة.

«الوطن» تواصلت مع مدير عام السورية للتجارة أحمد نجم الذي أكد ما جاء على صفحة وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك بخصوص توزيع السكر والرز للدورة القادمة.

وكان قد بدأ توزيع السكر والرز عبر البطاقة الالكترونية مطلع شهر شباط من العام الفائت وتم تخصيص كيلو سكر وكيلو رز شهرياً لكل فرد من أفراد العائلة الواحدة على ألا تتجاوز مخصصات الأسرة ٦ كيلو سكر و٥ كيلو رز مهما بلغ عدد أفراد العائلة وتم تحديد سعر مبيع كيلو السكر بـ٥٠٠ ليرة وسعر مبيع كيلو الرز بـ٦٠٠ ليرة.

وفي مطلع شهر تشرين الأول من العام الفائت تم البدء بالعمل بنظام إرسال الرسائل النصية لتوزيع السكر والرز بحيث يحق للمواطن اختيار الصالة التي تناسبه لاستلام مخصصاته من الرز والسكر منها تم تصله رسالة بموعد استلام مخصصاته، وكان الهدف من استخدام نظام الرسائل تخفيف الازدحام على صالات السورية للتجارة.

وباعت السورية للتجارة خلال العام الفائت ٨٠ ألف طن سكر و٥٨ ألف طن رز عبر البطاقة الإلكترونية حسب تصريح سابق لمدير المؤسسة السورية للتجارة.

وفي مطلع شهر شباط من العام الحالي تم إضافة الشاي إلى قائمة المواد المقننة التي توزع عبر البطاقة الإلكترونية وتم توزيع بمعدل ٤٠٠ غرام شاي للعائلة المؤلفة من ١ إلى ٣ أشخاص و٦٠٠ غرام للأسرة المؤلفة من ٣ إلى ٥ أشخاص وكيلو غرام واحد للأسرة التي يتجاوز عدد أفرادها خمسة أشخاص وذلك بسعر ١٢ ألف ليرة للكيلو الواحد ومن ثم تم إزالة الشاي من قائمة التوزيع لعدم توافر المادة، وأوضح حينها مدير عام المؤسسة السورية للتجارة أحمد نجم أن إزالة مادة الشاي من المواد الموزعة عبر البطاقة الذكية هو إجراء مؤقت، بسبب تأخر وصول التوريدات من المادة.

وأكد نجم أن هناك عقوداً موقعة لتوريد مادة الشاي لمصلحة المؤسسة، وفور وصولها سيتم إضافة مادة الشاي على البطاقة مجدداً.

وخلال الدورة الحالية دورة شباط وآذار ونيسان التي تم تمديد مدة التوزيع فيها ثلاث مرات أكثر من شهرين بلغت الكمية الموزعة في دمشق خلال الدورة حسب تصريح سابق لمدير السورية للتجارة بدمشق طلال حمود ٨٠٠ ألف طن وتراوحت نسبة التوزيع بين ٧٥ و٨٠ بالمئة.

مدير عام «الإسكان»: إضافة مهام جديدة لمركز خدمة المواطن لتصل إلى ٢٥ خدمة

الوطن

بيّن مدير المؤسسة العامة للإسكان مازن اللحام في تصريح خاص لـ«الوطن» أن مركز خدمة المواطن الخاص بالمؤسسة العامة للإسكان الذي تم افتتاحه بتاريخ ٢٠١٩/٥/٧ يقدم مجموعة من الخدمات.

وأضاف إن مجموع الخدمات المقدمة من المركز فيما يتعلق بالمؤسسة العامة للإسكان بلغ حتى تاريخه ٢٥ خدمة، لافتاً إلى أن الخدمات الجديدة التي تم إطلاقها أمس ٢٠ خدمة وخلال الفترة السابقة كان عدد الخدمات المقدمة ٥ خدمات.

ولفت إلى أن الخدمات الجديدة التي تم إطلاقها تتعلق بتوثيق عمليات البيع بمختلف أنواعه إضافة إلى موضوع التنازل عن مسكن وموضوع الحجز الاحتياطي وغيرها، لافتاً إلى أن الغاية الرئيسية من موضوع توسيع الخدمات المقدمة في مركز خدمة المواطن الخاص بالمؤسسة العامة للإسكان تخفيف العبء عن المواطنين وتبسيط الإجراءات وتسهيل معاملاتهم وهذا الأمر يوفر على المواطنين وقتاً وجهداً بشكل كامل.

وأشار إلى أن مجموع الخدمات التي سيقدمها المركز ٥٢ خدمة وحالياً تم تقديم ٢٥ خدمة منها، لافتاً إلى أنه بمدة أقصاها قبل نهاية العام الحالي مستضاف ٢٧ خدمة جديدة سيكون لها علاقة بموضوع المكتتبين على مختلف أنواع السكن العمالي أو الحكومي وغيره وموضوع السكن الخاص بمشروع الـ٦٦ إضافة للمواضيع المالية المتعلقة بالكشوف الشهرية بإعادة التأمينات وموضوع التوقيفات وخدمات متعددة أخرى سيتم العمل عليها خلال المرحلة القادمة.

هذا وقد وسعت أمس وزارة الأشغال العامة والإسكان الخدمات المقدمة في مركز خدمة المواطن الخاص بالمؤسسة العامة للإسكان وأضافت ٢٠ خدمة جديدة بهدف تسهيل وصول المراجعين إلى معاملاتهم وتسريع إنجازها وتوفير الوقت والجهد عليهم.

وتضمنت الخدمات المضافة خدمة توثيق بيع وحدة عقارية والفراغ بكل حالاتها (بموجب حكم قضائي ووكالة غير قابلة للعزل وهبة) وخدمة توثيق بيع حق الانتفاع بوحدة عقارية (الفراغ) و(بموجب وكالة غير قابلة للعزل وبموجب حكم قضائي وبموجب هبة) إضافة لخدمة توثيق انتقال وحدة عقارية للورثة.

كما شملت الخدمات المضافة خدمة تنازل عن مسكن وتنازل عن تخصيص مسكن وتنازل عن اكتتاب على مسكن وخدمة وضع وترقين إشارة حجز احتياطي بموجب حكم قضائي وخدمة تصحيح قيد اسم أو نسبة في الصحيفة العقارية.

طلب كبير من السوريين على خدمة الإنترنت

توقف التوريدات عام ٢٠٢٠ بسبب كورونا... والآن ٣ عقود يتم العمل عليها

عبدالهادي شباط

كشف مدير عام الشركة السورية للاتصالات سيف الدين الحسن لـ«الوطن» أن سبب النقص في توافر بوابات ADSL في بعض المراكز الهاتفية يعود لوجود طلب كبير من المشتركين على خدمة الإنترنت، وتوقف التوريدات وعمليات الشحن خلال عام ٢٠٢٠ بسبب تفشي مرض كورنا المستجد وصعوبات التوريد للبوابات المتعاقد عليها بسبب العقوبات الاقتصادية.

وعن وجود عقود يجري تنفيذها بين أن الشركة السورية للاتصالات تعمل دوماً على تأمين خدمات الاتصالات والإنترنت وفق الإمكانيات المتاحة في ظل الصعوبات والعقوبات الاقتصادية المفروضة، وتعمل الشركة على عدة عقود لتأمين بوابات الانترنت وهي عقد قيد التنفيذ (تم التنفيذ ٧٥ بالمئة). وعقد قيد التوريد على دفعات وعقد تم التركيب منه نحو ٥٠ بالمئة وهو قيد الاستلام.

وعن عدد البوابات المنفذة منذ بداية العام الجاري وما عدد البوابات المنفذة خلال العام الماضي للفترة نفسها بين أن عدد البوابات المنفذة بلغ لمزود تراسل من بداية العام الماضي (٢٠٢٠) حتى نهاية أيار من العام نفسه كان نحو ٤٤٥٥٦ بوابة، على حين بلغ عدد البوابات المنفذة لمزود تراسل خلال العام ٢٠٢١ من بداية العام الجاري وحتى نهاية شهر أيار الماضي نحو ٢٦٠٦٠ مع العلم أن قسماً كبيراً من هذه البوابات ناتج عن عمليات إعادة الاشتراك بسبب التأخر في تسديد الذمم المالية المترتبة عليهم، وهو ما يشير حسب بيانات الاتصالات إلى حالة تراجع في تركيب البوابات خلال الأشهر الخمسة الأولى من العام الجاري مقارنة مع الفترة نفسها من العام الماضي لنحو ٤٨ بالمئة وهو ما أسهم في شدة الضغط في الطلب على البوابات من المشتركين الذين يراجعون المقاسم الهاتفية في مناطقهم من دون تمكنهم من الحصول على طلبهم بوابة (ADSL) وربما يشير حصر الموافقات لتركيب البوابات في بعض المناطق بيد المدير العام للشركة السورية للاتصالات أو مدير فرع الاتصالات إلى بعض التجاوزات التي حصلت خلال الفترة الماضية والإشراف المباشر على توزيع وتركيب البوابات.

الحكومة تدعو الفلاحين إلى زراعة الذرة

شباط لـ«الوطن»: جاهزون لشراء كامل المحصول

رئيس لجنة مربي الدواجن: خطوة في الاتجاه الصحيح

رامز محفوظ

أكد مدير مؤسسة الأعلاف عبد الكريم شباط أنه يهدف تشجيع الفلاحين على زراعة الذرة الصفراء للموسم الحالي تم التأكيد لهم بأن المؤسسة جاهزة لاستلام كامل إنتاج الذرة للموسم الحالي وبالسعر الرائج في السوق، مشيراً إلى أنه حتى لو كان السعر منخفضاً في السوق والأسعار العالمية كانت أعلى ستشتري المؤسسة إنتاج الفلاحين من الذرة للموسم الحالي.

وفي تصريح لـ«الوطن» بيّن شباط أن هذا الأمر سيساهم في تشجيع الفلاحين على زراعة مساحات أكبر من الذرة والمؤسسة بدورها ستقوم باستلام الذرة من الفلاحين، مشيراً إلى أن استلام إنتاج الذرة للموسم الحالي من الفلاحين سيساهم في توفير مبالغ هائلة من القطع الأجنبي على خزينة الدولة التي تدفعها عند استيراد الذرة من السوق الخارجية، كما سيؤدي إلى تأمين حاجة قطاع الدواجن في سورية من إنتاج بلدي للذرة.

وأوضح أنه عندما يتم توفير قطع أجنبي من ناحية وتأمين الأعلاف لقطاع الدواجن وبالليرة السورية من ناحية أخرى وبعيداً عن اللجوء للاستيراد بالقطع الأجنبي فإن ذلك سيعطي المؤسسة حرية تأمين المواد العلفية.

وأضاف شباط: إننا دعونا الفلاحين لأن تكون المساحات المزروعة بالذرة الصفراء للموسم الحالي مفتوحة في حال تمت زراعة ٤٠٠ ألف طن من الذرة على سبيل المثال فإن المؤسسة ستشتري كامل هذه الكمية من الفلاحين.

ونوه بأن موسم الأعلاف كانت تستلم من الفلاحين قبل الأزمة بحدود ٣٥٠ ألف طن من الذرة الصفراء، مبيناً أنه خلال السنوات القليلة الماضية لم تستلم المؤسسة الذرة من الفلاحين لأن المحفظات التابعة للمؤسسة تعرضت للتلف خلال عمر على سورية.

وأكد أن المؤسسة جاهزة لاستلام كامل إنتاج الذرة من الفلاحين حتى لو تم تجفيف الذرة من قبل الفلاح بالشمس أو حتى بمجفف خاص بشرط أن يقوم بتخفيض درجة رطوبة الذرة لـ ١٤ بالمئة.

ونوه شباط إلى أنه من الممكن أن تقوم المؤسسة باستئجار مجففات من القطاع الخاص ووضعها في المراكز التابعة للمؤسسة في المحافظات من أجل استلام الذرة من الفلاحين.

وعن إمكانية لجوء التجار لشراء الذرة من الفلاحين بسعر أعلى من السعر الرائج الذي ستشتري به المؤسسة الذرة من الفلاحين أوضح شباط أنه حتى لم تم شراء الإنتاج من قبل التجار بسعر أعلى من سعر المؤسسة فلا مانع من ذلك وما يهمنا أن الفلاح سيأخذ حقه سواء عن الاستيراد لأن التاجر حتماً سيقوم ببيعه لمربي الدواجن ولن يقوم بالاستيراد وبالتالي تم توفير القطع الأجنبي.

وأشار شباط إلى أنه تم التواصل مع أكبر قدر من الفلاحين من أجل تشجيعهم على زراعة الذرة ومع فروع المؤسسة في المحافظات، مبيناً أنه يوجد لدى المؤسسة ١٢٠ مركز توزيع أعلاف على كامل مساحة القطر وعندما يتم الإعلان في هذه المراكز وفي وسائل الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي أن المؤسسة ستشتري إنتاج الفلاحين من الذرة سيعلم خلال فترة قصيرة كافة الفلاحين بهذا الموضوع وسيتشجعون على زراعة الذرة.

ونوه إلى أن زراعة الذرة تبدأ حالياً والإنتاج يبدأ في شهر تشرين الأول القادم.

ولفت إلى أن موسم زراعة الذرة موسم تكثيفي ومدة زراعته قليلة وتزرع الذرة بعد القمح والشعير.

وأوضح أنه خلال السنوات الماضية لم يكن هناك جهة ضامنة تقوم بشراء الإنتاج من الفلاحين لذا كان بعض الفلاحين يعزفون عن زراعة الذرة في السنوات الماضية خوفاً من عدم إيجاد جهة ستشتري الإنتاج منهم وتحكم التجار بهم.

هذا وأعلنت المؤسسة العامة للأعلاف استعدادها لشراء مادة محصول الذرة الصفراء للموسم الحالي من الإخوة الفلاحين وبنسبة رطوبة لا تتجاوز ١٤ بالمئة آخذة في الاعتبار تكاليف الإنتاج والأسعار الرائجة للمادة في السوق المحلية في حينه.

بدوره بين رئيس لجنة مربي الدواجن نزار سعد الدين لـ«الوطن» أن إعلان المؤسسة استعدادها لشراء محصول الذرة من الفلاحين يعتبر خطوة في الاتجاه الصحيح وانعكاسه سيكون إيجابياً على قطاع الدواجن.

وأوضح أن هذا الأمر سيساهم في تأمين المادة واستقرار أسعارها في السوق وسيؤدي إلى تشجيع الفلاحين على الزراعة للموسم القادمة، كما سيوفر نسبة بحدود ٢٥ بالمئة من الاحتياج لاستيراد الذرة.

٣٠٠ طن احتياجات المحافظتين يومياً

٣ آلاف ورشة تعمل على إنتاج الألبان والأجبان بدمشق وريفها معظمها غير مرخص

الوطن

صرح رئيس جمعية الألبان والأجبان بدمشق وريفها عبد الرحمن الصعيدي أن حاجة دمشق وريفها يومياً من الألبان والأجبان نحو ٣٠٠ طن بينما لا يتعدى حجم الإنتاج (الحيواني) ١٠ بالمئة من هذه الكمية بينما ما تبقى ٩٠ بالمئة يتم تغطيته من الإنتاج النباتي وهي المنتجات التي تعتمد على الحليب المجفف (البودرة).

وأعتبر الصعيدي أن هناك حوالي ٣ آلاف ورشة لتصنيع الألبان والأجبان النباتية (البودرة) تعمل في السوق المحلية بالظل، معتبراً أنه من غير المنطقي أن تبقى هذه الورش تعمل بشكل مخالف وغير قانوني ولابد من إخراج هذا النشاط والإنتاج من الظل إلى دائرة الضوء والرقابة خاصة أننا نتحدث عن منتج غذائي ومهم وله شديد التأثر في ظروف التخزين والنقل والعرض.

وأشار إلى أنه ومن خلال عمله في جمعية الألبان والأجبان ورد العديد من الشكاوى من أصحاب معامل الألبان والأجبان عن تعرضهم للغش أثناء توريد الحليب من المربين، لافتاً إلى أنه تم رصد صهريج يحتوي على ١٢ طناً منا مادة الحليب كان يتم توريده لأحد معامل إنتاج الألبان والأجبان المرخص لها حيث تبين بعد تحليل الحليب أنه سحب منه الدسم الحيواني وتم إضافة دسم نباتي عوضاً عنه وهو ما بات يفيد أنه حتى في مادة الحليب الطازج التي يتم توريدها للمعامل والورش المصنعة لمادتي الألبان والأجبان باتت تسجل بعض المخالفات أو الملاحظات من عمليات غش وغيرها، وعليه لابد من مراقبة ومتابعة سوق الألبان والأجبان بشكل مستمر لضمان التقيد بالمواصفات المعلن عنها من المنتجين.

كما بين أن انخفاض العرض من منتجات الألبان والأجبان (الحيواني) أسهم في رفع أسعارها في السوق بحيث لم يعد يتناسب مع القوة الشرائية لشريحة واسعة من المستهلكين خاصة ذوي الدخل المحدود حيث يصل سعر كيلو اللبن الطبيعي لنحو ٧ آلاف ليرة ويتجاوز كيلو الجبن أكثر من ٨ آلاف ليرة ويباع في بعض المحال بأكثر من ١٠ آلاف ليرة.

بينما اعتبر الخبير في الإنتاج الحيواني عبد الرحمن قرنفلة أنه لابد من تشجيع إعادة تكوين قطيعي الأبقار والأغنام السوري وتشجيع إقامة مصانع حديثة للألبان والأجبان ومشتقات الحليب وتشجيع إقامة وحدات جمع وتبريد الحليب في القرى وخلق طرق حديثة لنقل الحليب بالوسائط المبردة مشيراً إلى أن منتجات الألبان السورية حازت ثقة المستهلكين في الأسواق المحلية والخارجية.

واعتبر قرار تصنيع أشباه الألبان والأجبان الذي جمدته الوزارة مؤخراً يسهم في تراجع تربية الحيوانات الحلوب في البلاد بدلاً من تشجيعها وسيحبط أي جهود وخطط موضوعة لتطوير وتنمية قطيع الحيوانات الحلوب.

ولفت إلى أنه في دول شقيقة مجاورة مثل لبنان نجحت جمعيات تعاونية مستقلة في تنمية وتطوير إنتاج قطعان الأبقار من الحليب وفي تسويق منتجات المربين وكذلك في تشجيع قيام صناعات متطورة للحليب ومشتقاته وفي تحفيز قطاع صناعة الأعلاف لتطوير إنتاجه وفق المواصفات القياسية وخاصة أننا نمتلك مربين يمتلكون خبرات تراكمية موغلة في القدم ولدينا فنيون زراعيون ويبطريون لهم باع طويل في تربية الحيوانات الحلوب وخبراتهم مشهود لها عربياً وعالمياً، وسوريه موطن أصلي لسلالات الأبقار الحلوب العالمية المشهورة كما أثبتت أبحاث الواسمات الجزيئية على مستوى القارات الثلاث آسيا وأوربا وإفريقيا.